

تقييم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية في ظل المتغيرات المعاصرة

د/ رشا محمد أحمد فرج

باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

د/ ظاهر محمد سعيد

باحث - المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات

والعناصر الثقيلة في الأغذية

مقدمه :

تمثل الدول العربية محورا هاما من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية وذلك لعدة اعتبارات هامة منها الجوار الجغرافي والثقافة المشتركة والأذواق المتقاربة. ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم علاقات الأخوة والصداقة مع الدول العربية من خلال عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وذلك سعياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

وتعتبر الأسواق العربية إحدى أهم الأسواق الرئيسية التي تعتمد عليها مصر في زيادة صادراتها لأن السوق العربي يعتبر من الأسواق الواعدة خاصة في ظل الارتباط الإقليمي والمكاني للدول العربية. ولعل اتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية يحتم على مصر تفعيل وتقوية التكتل الاقتصادي والتجاري العربي، حيث أن التكتل والتكامل الاقتصادي العربي هو أحد أهم السبل لدعم وتقوية الاقتصاد المصري.

ولأن العالم يعيش اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية (ومنها الدول العربية) إعادة النظر في مسارها التنموي حيث أصبح من الصعب أن تحقق دولة متطلباتها التنموية بجهودها منفردة دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، بالإضافة إلى أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من المخاطر والمخاوف حيث لا تستطيع أي دولة أن تكون بمعزل عنهما ويمكن تقليل آثار هذه المخاطر بزيادة التعاون بين الدول العربية. ويلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في تعزيز هذا التعاون.

وفي ظل الظروف الراهنة يواجه، الاقتصاد المصري والدول العربية - كدول نامية - بيئة اقتصادية جديدة تنسم بتغيرات في الهياكل الاقتصادية والعلاقات الدولية. يتطلب إلقاء الضوء على أوضاع التجارة البينية بين مصر والدول العربية، وتأثير المتغيرات الدولية المعاصرة عليها.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في أن حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية يعتبر ضعيفاً نسبياً ولا يتوافق مع الطموح الاقتصادي المصري، وخاصة التبادل التجاري الزراعي حيث بلغ حجم التبادل التجاري الكلي لمصر للدول العربية حوالي ٢٠,٠٨٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ منها ٩,٧٥٩ مليار دولار قيمة الصادرات و ١٠,٣٢٥ مليار دولار قيمة الواردات. حيث بلغ قيمة التبادل التجاري الزراعي من التجارة الكلية حوالي ١,٥٠٦ مليار دولار لنفس العام منها ١,٣٥٤ مليار دولار قيمة الصادرات الزراعية و ١٥٢ مليون دولار قيمة الواردات الزراعية^(٧). مما يوضح ضآلة قيمة التجارة الزراعية لمصر للدول العربية. وذلك لا يليق بما تتطلع مصر إليه وخاصة في ظل المتغيرات المستحدثة.

هدف الدراسة

في ضوء المشكلة البحثية تهدف الدراسة إلى تقييم آثار بعض المتغيرات الدولية (التكتلات العربية وسعر الصرف وعدد السكان والصراع السياسي) على حجم التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، ومعرفة مدى تأثيرها ببعض المتغيرات المعاصرة وذلك بالمقارنة بين الوضع التجاري الراهن والوضع التجاري الأمثل. حتى يمكن وضع مقترحات أو تصورات لكيفية تحقيق تكاملاً عربياً في ضوء الامكانيات المتاحة، والمتغيرات السياسية والاقتصادية المتواجدة على الساحة الدولية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

أعتمد البحث على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لمعالجة وتحليل البيانات، حيث تناول البحث تقدير تقييم التجارة المصرية مع الدول العربية باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis وذلك لتحديد قوة العلاقة التجارية بين مصر والدول العربية وذلك بتقسيم نسبة التجارة إلى نسب مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة ومدى استمرار ذلك خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٤) مشيراً إلى مدى قوة العلاقة التجارية لمصر مع الدول العربية. كما يتم استخدام نموذج الجاذبية والذي شاع استخدامه لقياس وتحليل الاتفاقيات التجارية التفضيلية بين الدول وأثرها على التدفقات التجارية بينهما وذلك لتحديد تأثير التجارة. وفيما يختص بمصادر البيانات فقد تم الاستناد إلى البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تم استيفاؤها من بعض الجهات الرسمية الممثلة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى جانب الأعتدال على بعض المواقع الإلكترونية مثل موقع الأمم المتحدة- قاعدة بيانات تجارة السلع Comtrade. توصيف النموذج المستخدم^(٣)

وفقاً لنموذج الجاذبية المستخدم في التجارة، فإن كمية التجارة أو الصادرات أو الواردات بين دولتين (X_{ij}) عبارة عن دالة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لكل من الدولتين وعدد السكان في كل منهما وكذلك المسافة الجغرافية بينهما (بين عاصمتي الدولتين، أو المراكز التجارية) بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الصورية كالآتي:

$$X_{ij} = \beta_0 Y_i \beta_1 Y_j \beta_2 N_i \beta_3 N_j \beta_4 D_{ij} \beta_5 A_{ij} \beta_6 u_{ij} \quad (1)$$

حيث: X_{ij} تشير إلى كمية التجارة أو الصادرات أو الواردات أو التجارة بين كل دولتين، Y_i ، Y_j تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب N_i ، N_j تشير إلى عدد السكان لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب، D_{ij} تشير إلى المسافة بين عاصمتي الدولتين (أو المراكز التجارية)، بينما تمثل A_{ij} أي عوامل أخرى مساعدة أو معيقة للتجارة بين البلدين، u_{ij} حد الخطأ. وهناك صياغة بديلة للمعادلة (١) تستخدم متوسط دخل الفرد بدلاً من عدد السكان.

$$X_{ij} = \gamma_0 Y_i \gamma_1 Y_j \gamma_2 Y_{Hi} \gamma_3 Y_{Hj} \gamma_4 D_{ij} \beta_5 A_{ij} \beta_6 u_{ij} \quad (2)$$

حيث: Y_{Hi} ، Y_{Hj} تشير إلى الدخل الفردي في كل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب. وتعتبر المعادلة (١) والمعادلة (٢) متساويتان إذا كانت المعاملات كالآتي:

$$\beta_3 = -\gamma_3 ; \beta_4 = -\gamma_4 ; \beta_1 = \gamma_1 + \gamma_3 ; \beta_2 = \gamma_2 + \gamma_4$$

وتوصيف المعادلة الثانية عادة ما يستخدم في حالة تقدير الصادرات الثنائية لمنتجات محددة. بينما

توصيف المعادلة الأولى يستخدم في حالة تقدير مجموع الصادرات.

وفي حالة التقدير يمكن التعبير عن النموذج (١) في الصورة الخطية كما يلي:

$$\log X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_i + \beta_2 \log Y_j + \beta_3 \log N_i + \beta_4 \log N_j + \beta_5 \log D_{ij} + u_{ij} \quad (3)$$

حيث: \log تشير إلى أن المتغيرات في الصورة اللوغاريتمية.

وقد تم استخدام الصيغة التالية عند التقدير:

$$\log X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_i + \beta_2 \log Y_j + \beta_3 \log N_i + \beta_4 \log N_j + \beta_5 \log D_{ij} + \beta_6 \log Y_{dij} + \beta_7 \log R + \beta_8 \text{Dumm1} + u_{ij} \quad (4)$$

حيث (٤): تشير Y_{dij} إلى مربع الفروق للناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والمستوردة، وتشير R إلى سعر الصرف للدولة المصدرة مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة المستوردة مضروب في مكش الناتج المحلي الإجمالي * GDP Deflator للمستورد مقسوماً على مكش الناتج المحلي الإجمالي للمصدر، وتشير

* مكش الناتج المحلي الإجمالي : هو الفرق بين الناتج القومي الإجمالي الحقيقي والاسمي المعادل لمعدل التضخم الشامل.

Dumm1 الى متغير صوري يأخذ القيمة صفر في العام (٢٠١٠)، واحد في الاعوام الأخرى. وقد اعتمد التحليل على بيانات ١٩ دولة (الدول العربية) بالإضافة الى مصر لكل من الصادرات، والواردات، والتجارة على الترتيب وذلك خلال الفترتين (٢٠١٠-٢٠١٤) وبالتالي بلغ عدد المشاهدات ٩٥ مشاهدة، ومن ذلك يتضح أن البيانات عبارة عن Panel Data أى بيانات مختلطة بين بيانات مقطعية وبيانات زمنية، وهذا النوع من البيانات يكون أكثر فائدة في تحديد العلاقة المناسبة بين المتغيرات خلال الزمن، هذا بالإضافة الى أنها تمكن من القدرة على مراقبة التأثيرات الفردية لكل زوج من الشركاء التجاريين، والتي عندما تهمل فان طريقة المربعات الصغرى OLS ستكون متحيزة اذا كانت هذه التأثيرات الفردية مرتبطة مع معاملات الانحدار.

لذلك فقد تم استخدام طريقة التقدير للبيانات المختلطة Pooled Estimation وهي تتم بطريقتين: الاولى Random Effects Model (REM) وهو يستخدم عندما يكون التدفق التجاري بين عينة من الشركاء التجاريين محدد عشوائياً، أما الثاني Fixed Effects Model (FEM) ويكون أفضل من السابق عند تقدير التدفقات التجارية بين الدول المحددة سابقاً، وقد تم استخدام هذه الطريقة الاخيرة في التقدير حيث تم اختيار أفضل محاولتين لكل فترة، كما تم استخدام اختبار Wald للتأكد من معنوية تأثير الزمن. وقد تم استخدام النموذج المقدر والافضل من الناحيتين الاحصائية (معنويات المعالم والنموذج، والمشاكل المرتبطة به) والاقتصادية (الاشارات المتوقعة، حجم المعالم اذا كانت محددة الحجم) في تقدير حجم الصادرات أو الواردات أو التجارة المأمولة.

الاشارات المتوقعة لمتغيرات النموذج: يشير المستوى المرتفع للنتائج المحلى الإجمالي في الدولة المصدرة الى مستوى مرتفع من الانتاج والذي يزيد من تيسر وجود السلع للتصدير، لذلك فانه من المتوقع أن تكون B_1 موجبة. ومن المتوقع ان تكون قيمة المعامل B_2 للمتغير Y_j موجبة لانه في وجود مستوى مرتفع من الناتج المحلى الإجمالي في الدولة المستوردة يمكن زيادة حجم الاستيراد. بينما تقدير معامل السكان للدولة المصدرة B_3 فانه من الممكن ان يكون موجب أو سالب (غير محددة) ويعتمد ذلك على حجم صادرات الدولة (٨). اما بالنسبة لمعامل السكان للدولة المستوردة B_4 فاشارته تكون ايضا موجبة أو سالبة لنفس السبب. بينما من المتوقع ان يكون معامل المسافة سالب لأنه يعبر عن كل المصادر المحتملة للتكلفة التجارية، وعموما فان نموذج الجاذبية يستخدم المسافة لتمثيل التكاليف التجارية، كما تم ادخال متغير سعر الصرف للنموذج لوجود البعد الزمني في التحليل، ومن المتوقع أن تكون اشارته سالبة. وقد تم استخدام النموذج السابق لتقدير الوضع المأمول لحجم التجارة أو الصادرات أو الواردات خلال فترة الدراسة وذلك حتى يمكن المقارنة ما بين الوضع الحقيقي والمأمول.

النتائج

أولاً: تطور التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر والدول العربية

يوضح الجدولين (١) و (٢) أن قيمة التجارة الكلية والزراعية بين مصر ودول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وقد تبين أن إجمالي قيمة التجارة المصرية الكلية للدول العربية خلال متوسط الفترة تبلغ نحو ٩,٦٦٨ مليار دولار، قيمة الصادرات الكلية تبلغ نحو ٤,٧٩٥ مليار دولار سنوياً، في حين تبلغ قيمة الواردات الكلية حوالي ٤,٨٧٣ مليار دولار سنوياً. وتبين أن قيمة التجارة الزراعية بين مصر والدول العربية خلال متوسط نفس الفترة تبلغ حوالي ٨٣١ مليون دولار وأن إجمالي قيمة الصادرات الزراعية تبلغ نحو ٦٩٨ مليون دولار سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مقابل ١٣٣ مليون دولار سنوياً لنظيرتها من الواردات الزراعية.

جدول (١) قيم التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر والدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

التاريخ	قيمه الواردات الكلية بالمليون دولار	قيمه الصادرات الكلية بالمليون دولار	قيمه الواردات الكلية من الدول العربية مليون دولار	قيمه الصادرات الكلية المصرية للدول العربية مليون دولار	قيمه الواردات الزراعية المصرية من الدول العربية مليون دولار	قيمه الصادرات الزراعية المصرية للدول العربية مليون دولار
2000	13.978	4.699	1.453	599	65	170
2001	12.728	4.143	1.121	623	68	167
2002	12.496	4.678	901	785	65	152
2003	10.902	6.166	949	1.038	83	158
2004	12.837	7.678	1.462	1.396	120	213
2005	19.808	10.643	3.185	2.008	105	295
2006	20.586	13.715	3.950	2.212	166	289
2007	27.054	16.180	4.836	2.478	124	413
2008	52.793	26.258	7.410	6.703	160	828
2009	44.958	24.206	5.049	8.193	160	1.394
2010	53.067	27.359	6.264	8.675	191	1.395
2011	62.219	31.550	8.054	9.128	143	1.164
2012	71.098	29.264	9.381	8.954	178	1.148
2013	66.279	28.738	8.750	9.373	213	1.335
2014	73.827	27.542	10.325	9.759	152	1.354
المتوسط	36.975	17.521	4.873	4.795	133	698

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة التجارة الخارجية.

جدول رقم (٢) الأهمية النسبية لقيم التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر والدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

التاريخ	% قيمة الواردات الكلية لمصر من الدول العربية	% قيمة الصادرات الكلية من مصر للدول العربية	% قيمة الواردات الزراعية لمصر من الدول العربية	% قيمة الصادرات الزراعية لمصر للدول العربية
2000	10.4	12.7	4.5	28.4
2001	8.8	15.0	6.1	26.8
2002	7.2	16.8	7.2	19.4
2003	8.7	16.8	8.7	15.2
2004	11.4	18.2	8.2	15.3
2005	16.1	18.9	3.3	14.7
2006	19.2	16.1	4.2	13.1
2007	17.9	15.3	2.6	16.7
2008	14.0	25.5	2.2	12.4
2009	11.2	33.8	3.2	17.0
2010	11.8	31.7	3.0	16.1
2011	12.9	28.9	1.8	12.8
2012	13.2	30.6	1.9	12.8
2013	13.2	32.6	2.4	14.2
2014	14.0	35.4	1.5	13.9
المتوسط	13.2	27.4	2.7	14.6

المصدر : حسب وجمعت من جدول (١).

ومن ثم فإن الميزان الزراعي المصري قد حقق فائضا بلغ في المتوسط حوالي ٥٦٥ مليون دولار سنوياً ، مما يعنى أن الأسواق العربية تعتبر منفذا هاما للصادرات الزراعية المصرية حيث بلغت الصادرات الزراعية حوالي ١٥% من إجمالي صادرات مصر للدول العربية.

ويتضح أن قيمة الواردات المصرية الكلية للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) أخذت في التزايد حيث بلغ حدها الأدنى حوالي ٩٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٢ أو ما يوازي نحو ١٨,٥% من متوسط قيمة الواردات الكلية البالغ حوالي ٤,٨٧٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالي ١٠,٣٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ بما يوازي نحو ٢١١% من متوسط الفترة موضع الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٣) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الواردات المصرية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة، وتوضح المعادلة رقم (١) أن قيمة الواردات الكلية لمصر خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالي ٧١٥,٣ مليون دولار سنوياً أى ما يوازي نحو ١٤,٧% من متوسط قيمة الواردات الكلية

خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو ٩١% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الكلية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل غير مقيسه.

جدول رقم (٣) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر والدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

الرقم	البيان	المعادلة	% التغير السنوي من المتوسط	ر	ف
١	قيمة واردات مصر الكلية للدول العربية (مليون دولار)	ص ^أ = ٧١٥,٣ + ٨٤٩,٩ س - ** (١٢,٢)	١٤,٧%	٠,٩١	**١٤٧
٢	قيمة صادرات مصر الكلية للدول العربية (مليون دولار)	ص ^أ = ٨١٦ + ١٧٣ س - ** (١٠,٥)	١٧%	٠,٨٨	**١١٠
٣	قيمة واردات مصر الزراعية للدول العربية (مليون دولار)	ص ^أ = ٩,٣ + ٥٨,٦ س - ** (٦,٤)	٧%	٠,٧٤	**٤١
٤	قيمة صادرات مصر الزراعية للدول العربية (مليون دولار)	ص ^أ = ١٠٩ + ١٧٥ س - ** (٧,٩)	١٥,٦%	٠,٨١	**٦٢

حيث: ص القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ بالمليون دولار س هـ = متغير الزمن هـ = ١، ٢، ٣، ، ١٥ في السنة هـ ر = معامل التحديد

** تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى إحصائي ٠,٠١
* تشير إلى المعنوية الإحصائية عند مستوى إحصائي ٠,٠٥

ف = اختبار المعنوية للنموذج الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة المصدر: حسب من الجدول رقم (١)

ويتضح أيضاً أن قيمة الصادرات المصرية الكلية للدول العربية خلال نفس الفترة أخذت في التزايد حيث بلغ حدها الأدنى حوالي ٥٩٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠ أو ما يوازي نحو ١٢,٥% من متوسط قيمة الصادرات الكلية والبالغة حوالي ٤,٧٩٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالي ٩,٧٥٩ مليار دولار عام ٢٠١٤ بما يوازي نحو ٢٠,٣% من متوسط الفترة موضع الدراسة. ومن المعادلة رقم (٢) بالجدول (٣) أتضح أن قيمة الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بلغ حوالي ٨١٦ مليون دولار أو ما يوازي نحو ١٧% من متوسط قيمة الصادرات الكلية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. ويشير معامل التحديد إلى أن نحو ٨٨% من التغيرات الحادثة في قيمة صادرات مصر الكلية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل غير مقيسه .

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات الكلية بلغ حوالي ٨١٦ مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة واردتها بلغ حوالي ٧١٥ مليون دولار خلال نفس الفترة. وهذا يوضح أن الدول العربية منفذاً جيداً لتصدير السلع المصرية .

ويتضح أن قيمة الواردات المصرية الزراعية للدول العربية لمتوسط لفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) أخذت اتجاهاً متذبذب ما بين الزيادة والنقصان حيث بلغ حدها الأدنى حوالي ٦٥ مليون دولار عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٢ أو ما يوازي نحو ٤٩% من متوسط قيمة الواردات الزراعية البالغ حوالي ١٣٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالي ٢١٣ مليون دولار عام ٢٠١٣ بما يوازي نحو ١٦٠% من متوسط الفترة موضع الدراسة. وتوضح المعادلة رقم (٣) أن قيمة الواردات الزراعية لمصر خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالي ٩,٣ مليون دولار سنوياً أي ما يوازي نحو ٧% من متوسط قيمة الواردات الزراعية للدول العربية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو ٧٤% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الزراعية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ويتضح أيضا أن قيمة الصادرات المصرية الزراعية للدول العربية لمتوسط نفس الفترة أخذت أيضا اتجاهها متذبذب حيث بلغ حدها الأدنى حوالي ١٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ أو ما يوازي نحو ٢٢% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية والبالغة حوالي ٦٩٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالي ١,٣٩٤ مليار دولار عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بما يوازي نحو ٢٠٠% من متوسط الفترة موضع الدراسة. ومن المعادلة رقم (٤) بالجدول (٣) أتضح أن قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهًا عامًا نحو التزايد بلغ حوالي ١٠٩ مليون دولار أو ما يوازي نحو ١٥,٦% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. ويشير معامل التحديد إلى أن نحو ٧٤% من التغيرات الحادثة في قيمة صادرات مصر الزراعية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقي يرجع إلى عوامل غير مقيسه .

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات الزراعية بين مصر والدول العربية بلغ حوالي ١٠٩ مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة واردتها بلغ حوالي ٩,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤). وهذا يوضح أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على مصر في توفير السلع الزراعية .

ثانياً : اتجاه التجارة الخارجية الكلية والزراعية بين مصر والدول العربية

بالنسبة للعلاقات التجارية بين مصر والدول العربية يتضح من جدول (٤) أن السعودية تأتي في مقدمة الدول العربية ذات العلاقة التجارية المرتفعة حيث زادت قيمة التجارة البينية بين مصر والسعودية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) زيادة متتالية بلغت حوالي ٣,٧٩٧، ٤,٥٢٢، ٤,٥٦٣، ٥,٠٠٤، ٥,٠٧٦ مليار دولار حيث بلغت النسب حوالي ٤,٧% ، ٤,٨% عامي ٢٠١١، ٢٠١٠ وانخفضت عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٤,٥% ثم عادت للارتفاع عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٥,٣%. في حين تأتي الكويت ثانياً الدول العربية ذات العلاقة التجارية المرتفعة حيث زادت قيمة التجارة البينية بين مصر والكويت خلال نفس الفترة زيادة متتالية باستثناء عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣ حيث بلغت حوالي ١,٧٨٠، ٣,٠٤٢، ٤,٠٩٩ مليار دولار في الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٤ حيث بلغت النسب حوالي ٢,٢% ، ٣,٢% ، ٤%. ثم تأتي الإمارات في المركز الثالث في قوة العلاقات التجارية البينية مع مصر حيث زادت قيمة التجارة البينية بين مصر والإمارات خلال نفس الفترة زيادة متتالية باستثناء عام ٢٠١٢ حيث بلغت حوالي ١,٥٣٩ مليار دولار ، وبلغت في الأعوام التالية حوالي ١,٣٧١، ١,٦٧١، ١,٨٧٤، ٢,٧٥٨ مليار دولار في الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٤ حيث بلغت النسب حوالي ١,٧% ، ١,٨% ، ٢%، ٢,٧%. وتعتبر أيضا كل من عمان والعراق من الدول التي أخذت التجارة البينية مع مصر اتجاهها نحو الارتفاع . أما باقي الدول العربية فتتسم تجارتها البينية مع مصر بالثبات أو الانخفاض قليلا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) وذلك الفترة تعتبر من الفترات الغير مستقرة على المستوى الاقتصادي وسياسي لمعظم الدول العربية ولذلك أهتمت الدراسة بهذه الفترة لتعكس مدى تأثير التجارة البينية بين مصر والدول العربية بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة.

ومما سبق يتضح ان دول الخليج العربي (السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، العراق) تزايدت تجارتها البينية مع مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) مما يؤكد قوة العلاقة التجارية بينهما وذلك يعكس من خلال تزايد التبادل التجاري من بعد قيام الثورة المصرية يناير ٢٠١١ ولذلك اخذت الدراسة الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) لإيضاح اتجاه سير حركة التجارة .

ثالثاً: تقييم التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية

تم قياس أثر بعض المتغيرات الدولية (التكتلات العربية وسعر الصرف بالإضافة لعدد السكان والمسافة والصراع السياسي) وذلك على صادرات، وواردات، جملة التجارة الخارجية المصرية على مستوى مختلف الدول العربية. باستخدام نموذج الجاذبية ، والذي شاع استخدامه لقياس وتحليل الاتفاقيات التجارية التفضيلية بين الدول وأثرها على التدفقات التجارية بينها . ويتضح من جدول (٥) انه بزيادة النتائج المحلى الإجمالي لدول العربية تزيد واردات مصر من تلك الدول بينما كانت هناك علاقة عكسية بين سعر

جدول رقم (٤) الأهمية النسبية للتجارة البينية بين مصر والدول العربية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)

الدول	2014		2013		2012		2011		2010		
	%	حجم التجارة	%	حجم التجارة	%	حجم التجارة	%	حجم التجارة	%	حجم التجارة	
سوريا	ينخفض	0.5	474	0.7	682	0.6	640	1.2	1.154	1.5	1.189
لبنان	ينخفض	0.7	726	0.9	819	1.0	956	1.1	1.048	0.8	635
ليبيا	ينخفض	1.0	1.057	1.4	1.374	1.6	1.573	0.7	617	1.9	1.545
المغرب	ثابت	0.6	613	0.5	471	0.5	500	0.6	547	0.6	465
الكويت	يرتفع	4.0	4.099	3.0	2.874	2.9	2.907	3.2	3.042	2.2	1.780
الأردن	ينخفض	0.8	761	1.0	972	0.9	903	1.1	1.003	1.1	862
الجزائر	ثابت	0.8	777	1.0	914	1.3	1.353	1.1	1.070	0.8	679
البحرين	ثابت	0.2	202	0.3	260	0.1	90	0.1	95	0.2	138
الإمارات	يرتفع	2.7	2.758	2.0	1.874	1.5	1.539	1.8	1.671	1.7	1.371
قطر	ثابت	0.3	346	0.3	259	0.3	347	0.4	383	0.4	288
عمان	يرتفع	0.3	329	0.3	264	0.2	232	0.2	223	0.2	161
العراق	يرتفع	1.5	1.477	1.1	1.011	1.2	1.242	0.5	453	0.5	421
الصومال	ثابت	0.0	38	0.0	23	0.0	19	0.1	73	0.0	19
موريتانيا	ثابت	0.0	20	0.0	14	0.0	14	0.0	12	0.1	50
جيبوتي	ثابت	0.0	21	0.0	28	0.0	47	0.1	74	0.1	73
السعودية	يرتفع	5.0	5.076	5.3	5.004	4.5	4.563	4.8	4.522	4.7	3.797
السودان	ثابت	0.5	552	0.6	606	0.5	473	0.6	563	0.9	720
اليمن	ثابت	0.3	327	0.3	287	0.3	299	0.3	286	0.4	361
تونس	ثابت	0.3	273	0.3	291	0.6	576	0.3	257	0.3	281
فلسطين	ثابت	0.1	148	0.1	86	0.1	53	0.1	80	0.1	95
إجمالي الدول العربية		19.8	20.085	19.1	18.123	18.3	18.335	18.3	17.183	18.6	14.940
العالم		100.0	101.369	100.0	95.017	100.0	100.362	100.0	93.769	100.0	80.426

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة التجارة الخارجية.

جدول (٥): نتائج تحليل نموذج لوارادات مصر باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	678.7182	1564.845	0.433729	0.6646
GDPI	0.003077	0.002346	1.311654	0.1899
GDPJ	0.003693	0.000123	29.90679	0.0000
NI	-16.27196	25.93179	-0.627491	0.5305
NJ	-7.928827	1.395775	-5.680592	0.0000
DIS	-0.019462	0.007174	-2.712931	0.0068
R	-0.064422	0.046914	-1.373205	0.1700
ALGA	-164.3106	48.79542	-3.367335	0.0008
AFTA	140.2137	47.03177	2.981255	0.0029
P	-103.3791	41.74938	-2.476183	0.0134
R-squared	0.608101	F-statistic		178.4429
Adjusted R-squared	0.604693	Prob(F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.768080			

حيث : GDP_i : الناتج المحلي الإجمالي لمصر . GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية .

N_i : عدد السكان في مصر . N_j : عدد السكان في دول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة. R_{ij} : سعر الصرف .

P_{jt} : الصراع السياسي . $ALGA$: دول الأغادير $AFTA$: منطقة التجارة الحرة العربية.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة التجارة الخارجية.

- GDP and Per Capita income: United Nations. National Accounts Statistics database. Statistics Division. (<http://unstats.un.org/unsd/snaama/SelectionQuick.asp>)
- Distance between main trading cities: (<http://www.distances.com>)

الصرف والواردات، وبزيادة المسافة تقل الواردات، بينما كان للصرعات السياسية تأثيراً سلبياً على الواردات المصرية. كما أن هناك علاقة عكسية بين عدد السكان في مصر والواردات المصرية ولكنها لم يثبت معنويتها، بينما كانت سالبة بالنسبة لعدد سكان دول العربية وثبت معنويتها احصائياً.

وجدير بالذكر أن النتائج اظهرت أنه في خلال فترة الدراسة تزايدت واردات مصر بالرغم من تزايد الناتج المحلي الإجمالي لها، وهذا قد يفسر زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من الزيادة في الناتج المحلي المصري. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي ٠,٦٠، للنموذج، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر حوالي ٦٠% من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة في النموذج. ومن النتائج يتضح أيضاً أهمية تأثير المسافة، (عوامل جاذبة) في الواردات المصرية حيث ثبت معنوية العلاقة العكسية بين المسافة والواردات مصر من الدول العربية، و تتميز الدول العربية بهذا العامل الذي يمثل أكثر العوامل تأثيراً معنوياً. ويتضح أيضاً انه كان هناك تأثيراً إيجابياً لانضمام مصر لاتفاقية الأغادير* على وارداتها أي تناقصت واردات مصر و ثبت معنوية إشارة المتغير الصوري المعبر عن هذه الاتفاقية، وتأثير إيجابي لمنطقة التجارة الحرة العربية و ثبت معنوية إشارة المتغير الصوري المعبر عن ذلك حيث أتضح أنها خالقة للتجارة حيث من الممكن أن تحصل مصر على واردتها بتكلفة أقل مع الأخذ المسافة في الاعتبار.

ويتضح من جدول (٦) انه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية تزيد صادرات مصر لها بينما كانت هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وقيمة الصادرات، وبزيادة المسافة تتناقص الصادرات. ولم يثبت معنوية العلاقة بين عدد السكان وكمية الصادرات. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي ٠,٦٧، للنموذج، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر حوالي ٦٧% من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة في النموذج.

جدول (٦): نتائج تحليل نموذج لصادرات مصر باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-195.7672	801.5785	-0.244227	0.8071
GDPi	-0.003283	0.001202	-2.731659	0.0064
GDPj	0.02342	6.32E-05	37.02553	0.0000
NI	12.17713	13.28334	0.916722	0.3595
NJ	0.011819	0.714974	0.016531	0.9868
DIS	-0.015230	0.003675	-4.144583	0.0000
R	0.178821	0.024031	7.441208	0.0000
ALGA	184.0675	24.99504	7.364162	0.0000
AFTA	149.3566	24.09162	6.199523	0.0000
P	202.8821	21.38576	9.486784	0.0000
R-squared	0.675980	F-statistic		239.9161
Adjusted R-squared	0.673162	Prob(F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.455647			

حيث : GDP_i : الناتج المحلي الإجمالي لمصر . GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية .

N_i : عدد السكان في مصر . N_j : عدد السكان في دول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة. R_{ij} : سعر الصرف .

P_{jt} : الصراع السياسي . ALGA : دول الأغادير AFTA : منطقة التجارة الحرة العربية.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة التجارة الخارجية.

- GDP and Per Capita income: United Nations. National Accounts Statistics database. Statistics Division. (<http://unstats.un.org/unsd/snaama/SelectionQuick.asp>)

- Distance between main trading cities: (<http://www.distances.com>)

ومن النتائج يتضح أيضا أهمية تأثير المسافة، (عوامل جاذبية) في الصادرات المصرية حيث ثبتت معنوية العلاقة العكسية بين المسافة وصادرات مصر والدول العربية. كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصوري المعبر عن التفضيلات التجارية بين مصر وجميع الإتفاقيات الداخلة في النموذج (دول الأغادير ومنطقة التجارة الحرة العربية) إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة بالنسبة للصادرات المصرية.

ويتبين من جدول (7) انه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية ١% تزيد التجارة المصرية العربية بنحو ٠,٠٦%، وبزيادة المسافة بنحو ١% تقل التجارة بنحو ٠,٠٣% (كما هو متوقع)، كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصوري المعبر عن التفضيلات التجارية بين مصر و دول (الأغادير) إلى أن تلك الاتفاقية خالقة للتجارة، أي أن مصر تحصل على السلع من هذه الدول بتكلفة أقل إلا أنه لم يثبت معنوية ذلك احصائيا، بينما وجد ان هناك تأثير إيجابي لمنطقة التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية لمصر وثبت معنوية ذلك إحصائيا.

جدول (٧): نتائج تحليل نموذج لتجارة الخارجية لمصر باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)

variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	551.9476	1850.361	0.298292	0.7655
GDPi	-0.000242	0.002769	-0.087547	0.9303
GDPj	0.06062	0.000145	41.77419	0.0000
NI	-4.449290	30.65569	-0.145137	0.8846
NJ	-8.484904	1.716331	-4.943628	0.0000
DIS	-0.035313	0.008282	-4.263900	0.0000
R	0.109613	0.054270	2.019765	0.0437
ALGA	25.97365	56.55316	0.459279	0.6461
AFTA	254.5672	65.87425	3.864442	0.0001
P	122.9223	54.36180	2.261190	0.0240
R-squared	0.735878	F-statistic		306.7838
Adjusted R-squared	0.733479	Prob(F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.307699			

حيث : GDP_i : الناتج المحلي الإجمالي لمصر . GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية .

N_i : عدد السكان في مصر . N_j : عدد السكان في دول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة. R_{ij} : سعر الصرف .

P_{jt} : الصراع السياسي . $ALGA$: دول الأغادير $AFTA$: منطقة التجارة الحرة العربية.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة التجارة الخارجية.

- GDP and Per Capita income: United Nations. National Accounts Statistics database. Statistics Division. (<http://unstats.un.org/unsd/snaama/SelectionQuick.asp>)

- Distance between main trading cities: (<http://www.distances.com>)

وبما أن التجارة الخارجية هي محصلة للواردات والصادرات وحيث أن الصادرات المصرية أكبر من وارداتها للدول العربية لذا فأنها يكون أكبر على إجمالي التجارة، وحيث أن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى تزايد قيمة الصادرات، لذا فكانت العلاقة طردية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية الكلية لمصر خلال تلك الفترة وثبت معنويتها احصائيا. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي ٠,٧٣، للنموذج، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر حوالي ٧٣% من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة في النموذج. كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصوري المعبر عن التفضيلات التجارية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية و الأغادير إلى أن تلك الإتفاقيات خالقة للتجارة. كما يتضح أن الصراع السياسي له تأثير على التجارة المصرية. وبوجه عام يمكن القول أن المسافة وإتفاقيات التجارة الحرة العربية هم اكثر العوامل تأثيرا على التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية.

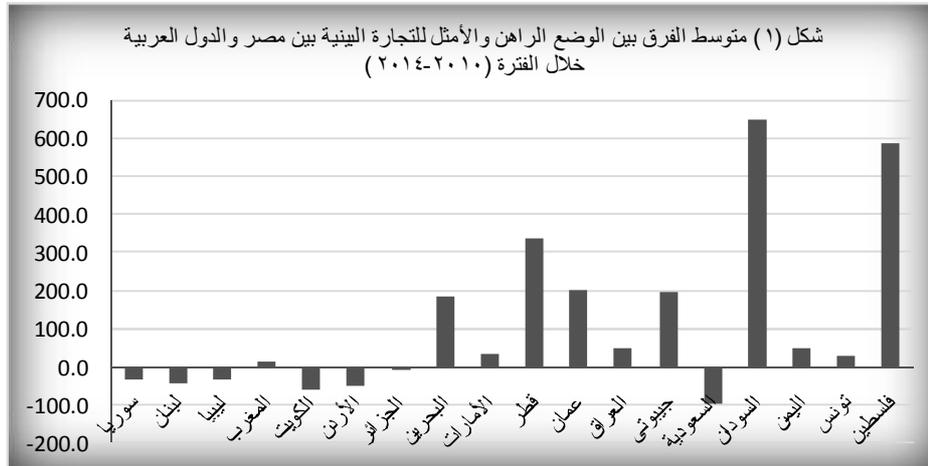
رابعاً : مقارنة الوضع التجاري الراهن بالأمثل

حيث يتضح من جدول (٨) وشكل رقم (١) والخاص بمقارنة وضع التجارة البينية الراهن بين مصر والدول العربية بالوضع الأمثل زيادة متوسط إجمالي قيمة التجارة البينية بالوضع الراهن بحوالي ٠,٦% عن مثيلتها بالوضع الأمثل (المشتق من النموذج) مما يشير إلى أفضلية الوضع التجاري الحالي ووصوله إلى مستويات متقدمة بصفة عامة.

جدول (٨) نتائج تحليل النموذج لقيمة التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية
لمتوسط الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤)

الدولة	الوضع الراهن	الوضع الأمثل	الفرق	% الى الراهن
سوريا	828	542	-285	-34.5
لبنان	837	467	-370	-44.3
ليبيا	1.233	831	-403	-32.7
المغرب	519	575	56	10.8
الكويت	2.940	1.245	-1.695	-57.7
الأردن	900	473	-428	-47.5
الجزائر	959	942	-17	-1.8
البحرين	157	451	294	187.5
الإمارات	1.843	2.426	583	31.6
قطر	325	1.414	1.089	335.5
عمان	242	724	482	199.4
العراق	921	1.355	435	47.2
جيبوتي	49	144	95	196.5
السعودية	4.592	88	-4.504	-98.1
السودان	583	4.344	3.762	645.4
اليمن	312	462	150	48.0
تونس	336	441	105	31.4
فلسطين	92	634	541	586.0
إجمالي الدول العربية	17.667	17.557	-110	-0.6

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة التجارة الخارجية.



وبما أن التجارة الخارجية هي محصلة للواردات والصادرات وحيث أن الصادرات المصرية أكبر من وارداتها للدول العربية لذا فآثرها يكون أكبر على إجمالي التجارة، وحيث أن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى تزايد قيمة الصادرات، لذا فكانت العلاقة طردية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية الكلية لمصر خلال تلك الفترة وثبت معنويتها احصائياً. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالي ٠,٧٣ للنموذج ، مما يعنى

أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر حوالي ٧٣% من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع الى عوامل غير مقيسة في النموذج. كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصوري المعبر عن التفضيلات التجارية بين مصر ومنطقة التجارة الحرة العربية و الأغادير إلى أن تلك الاتفاقيات خالقة للتجارة. كما يتضح أن الصراع السياسي له تأثير على التجارة المصرية. وبوجه عام يمكن القول أن المسافة وإتفاقية التجارة الحرة العربية هم اكثر العوامل تأثيرا على التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية.

كما يتضح من نفس الجدول انخفاض الوضع التجاري الأمثل (المشتق من النموذج) عن الوضع الراهن لعدد لسبع دول عربية وهي: سوريا، لبنان، ليبيا، الكويت، الأردن، الجزائر، السعودية حيث بلغت نسب الانخفاض حوالي ٣٤,٥%، ٤٤,٣%، ٣٢,٧%، ٥٧,٧%، ٤٧,٥%، ١,٨%، ٩٨,١% على الترتيب.

في حين يتضح ارتفاع الوضع التجاري الأمثل (المشتق من النموذج) عن الوضع الراهن للدول العربية الباقية (١١ دولة) وهي: المغرب، البحرين، الإمارات، قطر، عمان، العراق، جيبوتي، السودان، اليمن، تونس، فلسطين حيث بلغت نسب الارتفاع حوالي ١٠,٨%، ١٨٧,٥%، ٣١,٦%، ٣٣٥,٥%، ١٩٩,٥%، ٤٧,٢%، ١٩٦,٥%، ٦٤٥,٤%، ٤٨%، ٣١,٤%، ٥٨٦% على الترتيب.

ومن ذلك يتضح أن على مستوى الشركاء التجاريين بالدول العربية ارتفع الوضع الراهن عن الوضع الأمثل (المشتق من النموذج) لسبع دول من بينهما أهم دول الخليج العربي (الكويت والسعودية) الأمر الذي قد يشير إلى وجود استقرار نسبي في العلاقة التجارية بين مصر والدول العربية. كما تشير النسبة المئوية الموجبة لمقارنة الوضع التجاري الراهن بالوضع الأمثل إلى إمكانية التجارة البينية للوصول إلى الوضع الأمثل. كما تشير النسبة المئوية السالبة إلى أخذ الحيطة والحذر من تدنى التجارة البينية في السنوات المقبلة. أما بالنسبة لمقارنة بين الوضع الراهن والوضع الأمثل (المشتق من النموذج) خلال متوسط فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٤) يتضح من نفس جدول (٨) أن الوضع الراهن يزيد عن الوضع الأمثل بحوالي ٠,٦% بصفة عامة.

الملخص

تمثل الدول العربية محورا هاما من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية وذلك لعدة اعتبارات هامة منها الجوار الجغرافي والثقافة المشتركة والأذواق المتقاربة. ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم علاقات الأخوة والصداقة مع الدول العربية من خلال عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وذلك سعياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

وقد تمثلت مشكلة البحث في أن حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية يعتبر ضعيفاً نسبياً ولا يتوافق مع الطموح الاقتصادي المصري، وخاصة التبادل التجاري الزراعي حيث بلغ حجم التبادل التجاري الكلي لمصر للدول العربية حوالي ٢٠,٠٨٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ منها ٩,٧٥٩ مليار دولار قيمة الصادرات و ١٠,٣٢٥ مليار دولار قيمة الواردات. حيث بلغ قيمة التبادل التجاري الزراعي من التجارة الكلية حوالي ١,٥٠٦ مليار دولار لنفس العام منها ١,٣٥٤ مليار دولار قيمة الصادرات الزراعية و ١٥٢ مليون دولار قيمة الواردات الزراعية. مما يوضح ضآلة قيمة التجارة الزراعية لمصر للدول العربية. وذلك لا يليق بما نتطلع إليه وخاصة في ظل المتغيرات المستحدثة.

ولذلك هدف البحث إلى تقييم آثار بعض المتغيرات الدولية (التكتلات العربية وسعر الصرف وعدد السكان والصراع السياسي) على حجم التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية، ومعرفة مدى تأثيرها ببعض المتغيرات المعاصرة وذلك بالمقارنة بين الوضع التجاري الراهن والوضع التجاري الأمثل. وتبين خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات الكلية بلغ حوالي ٨١٦ مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة واردتها بلغ حوالي ٧١٥ مليون دولار. وهذا يوضح أن الدول العربية منفذا جيدا لتصدير السلع المصرية.

وتبين أيضا أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات الزراعية بين مصر والدول العربية بلغ حوالي ١٠٩ مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة واردتها بلغ حوالي ٩,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤). وهذا يوضح أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على مصر في توفير السلع الزراعية. يتضح من دراسة اتجاه التجارة الخارجية لمصر للدول العربية ان دول الخليج العربي (السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، العراق) تزايدت تجارتها البيئية مع مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) مما يؤكد قوة العلاقة التجارية بينهما وذلك يعكس من خلال تزايد التبادل التجاري من بعد قيام الثورة المصرية ولذلك اخذت الدراسة الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) لإيضاح اتجاه سير حركة التجارة .

وتبين من مقارنة الوضع الراهن بالأمثل على مستوى الشركاء التجاريين بالدول العربية ارتفع الوضع الراهن عن الوضع الأمثل (المشتق من النموذج) لسبع دول من بينهما أهم دول الخليج العربي (الكويت والسعودية) الأمر الذي قد يشير إلى وجود استقرار نسبي في العلاقة التجارية بين مصر والدول العربية. كما تشير النسبة المئوية الموجبة لمقارنة الوضع التجاري الراهن بالوضع الأمثل إلى إمكانية التجارة البيئية للوصول إلى الوضع الأمثل. كما تشير النسبة المئوية السالبة إلى أخذ الحيطة والحذر من تدنى التجارة البيئية في السنوات المقبلة.

وفي ضوء ذلك توصى الدراسة بالتالى:

- أن الدول العربية يجب أن تعد سياساتها طويلة الأجل لضمان استمرار تصدير مصر لهم بمعظم السلع الزراعية وذلك ما أكدته نتائج الدراسة.
- على الدول العربية التي حققت استقرار في التبادل التجاري مع مصر أن تستمر في دعم البرامج والسياسات في هذا المجال. والدول الذى لديها عدم استقرار يجب أن تعيد النظر في سياساتها التجارية الخارجية مع مصر حتى لا يؤثر على ميزانها التجاري.
- تفعيل إتفاقية السوق العربية المشتركة لتذليل عقبات التجارة بين البلدان العربية مما يؤدي إلى زيادة التجارة البيئية بين الدول العربية.
- العمل على إنشاء طرق برية وتطوير طرق النقل البحرى بين الدول العربية وبعضها تحت إتفاقية السوق العربية المشتركة.

المراجع

- (١) خالد عبد الحميد حسانين، تقييم لأثر المشاركة المصرية الأوروبية على التجارة المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢١، العدد الأول ، مارس ٢٠١١ .
- (٢) رشا محمد أحمد ، التجارة الزراعية البيئية للدول العربية فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ، رسالة دكتوراه، ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

(٣) عبدالوكيل محمد أبوطالب، أثر التوسع في الاتحاد الأوروبي على التجارة الزراعية المصرية بين الواقع والمأمول ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ١٧، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٧ .

(٤) Distance between main trading cities: (<http://www.distances.com>)

(٥) GDP and Per Capita income: United Nations. National Accounts Statistics database Statistics Division. (<http://unstats.un.org/unsd/snaama/SelectionQuick.asp>)

(٦) Trade Statistics (Exports & Imports) United Nations. Comtrade Database. Statistics Division. <http://unstats.un.org/unsd/comtrade/dqQuickQuery.aspx>

(٧) www.capmas.gov.eg

Evaluation Of Trade Exchange Between Egypt And The Arab Countries In Light Of Contemporary Variables

Taher Mohamed Saied

Rasha Mohammed Ahmed

Summary

Arab countries represent an important hub of the axes of Egypt's economic and trade policy. for several important reasons. including geographical proximity .common culture and tastes converged. From this point of Egypt was keen to strengthen the brotherly relations and friendship with the Arab countries through a number of economic and trade agreements and that the pursuit of Arab Economic Unity and the Arab common market Foreign trade sector plays an important role in promoting such cooperation.

The research aims to evaluate the impact some of the international variables (Arab blocs . exchange rate. the number of population. and political conflict) on the size of the Egyptian foreign trade with Arab countries. To find out. the impact of some contemporary variables and compared between the current business situation and the situation of trade optimization.

The study describes the most important results the following:

- It indicates that the annual increase in the value of agricultural exports between Egypt and Arab countries amounted to about \$ 109 million. compared with an annual increase in the value of its imports amounted to about \$ 9.3 million during the same period (2000-2014). This shows that the Arab countries rely heavily on Egypt in the provision of agricultural commodities.

- It is clear from the study of the direction of foreign trade to Egypt and the Arab countries. the Arab Gulf states (Saudi Arabia. Kuwait. UAE. Oman. Iraq) increased two-way trade with Egypt during the period (2010-2014) Confirming the strength of the relationship between them that is reflected by the increasing trade exchange after the establishment of the Egyptian revolution. therefore the study included the period (2010- 2014) to clarify the direction of the movement of trade.
- It emerged from the current situation compared to the optimal level of trading partners in the Arab countries rise in the current situation for the optimal situation (derived from the model) for the seven countries of their most important Arab Gulf states (Kuwait and Saudi Arabia) Which may indicate the presence of relative stability in the commercial relationship between Egypt and Arab countries.

In light of this. the study recommends the following:

- It must be based Arab countries to prepare a long-term policy to ensure continued supply Egypt them most agricultural goods and it was confirmed by the results of the study.
- Arab countries that have achieved stability in trade exchange with Egypt must continue to support programs and policies in this field. Countries that have instability should reconsider its foreign trade policies with Egypt so as not to affect the trade balance.